العرب
الإثنين 2021/10/11
السنة 44 العدد 12206

بريطانيا تكثف الضغوط على الاتحاد الأوروبي بشأن بروتوكول أيرلندا الشمالية

لندن تريد إدخال تعديلات واسعة على اتفاقية ما بعد الخروج من التكتل الأوروبي

بريطانيا تواجه تداعيات بريكست

تتأهب المملكة المتحدة للدفع بضغوط جديدة على الاتحاد الأوروبي بهدف إدخال تعديلات واسعة على البروتوكول الخاص بأيرلندا الشمالية، وهو بروتوكول تهدد لندن بتعليق العمل به حال لم تقدم بروكسل حلولا للعديد من النقاط الخلافية.

لندن – تستعد المملكة المتحدة لتكريس المزيد من الضغوط على الاتحاد الأوروبي بهدف إدخال تعديلات واسعة على البروتوكول المتعلق بأيرلندا الشمالية في مرحلة ما بعد بريكست حسب ما أظهرته مسودة خطاب لمسؤول حكومي.

وسيعمد وزير بريكست ديفيد فروست خلال خطاب يلقيه الثلاثاء في لشبونة إلى التشديد على ضرورة حصول "تغيير مهم" للاتفاق المعروف باسم "بروتوكول أيرلندا الشمالية" عشية تقديم الاتحاد الأوروبي اقتراحاته المتعلقة بتحقيق خرق في هذه المسألة.

وتم التفاوض على البروتوكول ضمن اتفاق خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، بشكل يتيح تفادي نشوء حدود مادية بين أيرلندا وأيرلندا الشمالية، من خلال إبقاء الأخيرة عمليا جزءا من السوق الأوروبية الموحدة.

لكن هذه الخطوة أثارت انتقادات من النقابيين المؤيدين للمملكة المتحدة في أيرلندا الشمالية، لاعتبارهم أن الترتيبات المرتقبة تؤدي إلى نشوء حدود تجارية بين بريطانيا وأيرلندا الشمالية، وهو ما يقلل من شأن الموقع القانوني لبلفاست كجزء من المملكة المتحدة.

ومن أبرز تبعات هذا البروتوكول منع الاتحاد الأوروبي أيرلندا الشمالية من استيراد النقانق واللحوم المبرّدة البريطانية، في ما اصطلح على تسميته "حرب النقانق"، نظرا إلى تخلي المملكة المتحدة بعد بريكست عن الالتزام بالقوانين الأوروبية المتعلقة بنظافة الغذاء.

> المفوضية الأوروبية ستقدم الأربعاء مقترحات من أجل تسهيل التبادل التجاري في مجال المنتجات التي تحمل هوية وطنية مثل النقانق

وأمضى فروست، الذي كان كبير مفاوضي حكومة رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون لترتيبات اتفاق الخروج من الاتحاد الأوروبي، جزءا كبيرا من وقته في منصبه الوزاري، وهو يحاول إقناع الاتحاد بتعديل الاتفاق الذي كان هو نفسه محوريا في إنجازه.

وسيؤكد الوزير البريطاني أن أي حلول من الاتحاد الأوروبي يجب أن تذهب أبعد من مجرد حل الخلاف بشأن النقانق، في ظل تقارير صحافية بريطانية تفيد باستعداد بروكسل لإسقاط منع إدخالها إلى أيرلندا الشمالية.

وأشارت صحيفة "ذا تايمز" إلى أن المفوضية الأوروبية ستقدم الأربعاء مقترحات من أجل تسهيل التبادل التجاري في مجال المنتجات التي تحمل "هوية وطنية" مثل النقانق.

كما سيؤكد فروست رغبة المملكة المتحدة في أن يسحب من محكمة العدل الأوروبية أي دور في الإشراف على البروتوكول، باعتبار أن ذلك تسبّب في "اختلال عميق في التوازن" من وجهة نظر لندن.

وسيقول إن "أحداً لا يجب أن تراوده شكوك بشأن جدية الوضع"، ويكرر التحذير من أن بريطانيا ستعلق العمل بالبروتوكول في حال لم تكن الحلول قريبة.

ووفق مسودة الخطاب سيشدد فروست على أن "الاتحاد الأوروبي في حاجة الآن إلى إظهار طموح ورغبة في معالجة القضايا الأساسية ضمن البروتوكول بشكل مباشر".

وتواجه بريطانيا العديد من الصعوبات الداخلية الناجمة عن الانسحاب من الاتحاد الأوروبي، علاوة على تنامي الخلافات خارجيا مع دول أوروبية على غرار فرنسا.

وطالب وزير الداخلية الفرنسي جيرالد دارمانان في وقت سابق بالتفاوض على "معاهدة حول قضايا الهجرة" بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا.

وقال "ينبغي التفاوض حول معاهدة بيننا بشأن قضايا الهجرة، لأن السيد (ميشال) بارنييه لم يفعل ذلك عندما تفاوض على بريكست".

وتعهد بأن تعمل فرنسا على هذا المشروع عند توليها الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي لستة أشهر اعتبارا من يناير القادم.

كما دعا الوزير الفرنسي الحكومة البريطانية إلى "الوفاء بوعدها" بتمويل مكافحة الهجرة غير القانونية على السواحل الفرنسية.

ولطالما شكلت قضية عبور المهاجرين مصدر توتر بين البلدين، وتبلورت مؤخراً بالتزامن مع بروز القضايا المالية.

وقال دارمانان "إن الحكومة (البريطانية) لم تسدد لنا بعد ما وعدتنا به"، مضيفاً "ندعو البريطانيين إلى الوفاء بوعدهم بالتمويل لأننا نحرس الحدود من أجلهم".

وكانت المملكة المتحدة قد تعهدت في نهاية يوليو بدفع مبلغ 62.7 مليون يورو في 2021 – 2022 لتمويل عملية تعزيز انتشار القوى الأمنية الفرنسية على السواحل.

وهددت وزيرة الداخلية البريطانية بريتي باتيل في مطلع سبتمبر بعدم دفع هذا المبلغ، بحسب صحف بريطانية، أمام تدفق قياسي للمهاجرين عبر قناة المانش بشكل غير قانوني.

وأكد دارمانان أن "فرنسا تحرس الحدود لأصدقائنا البريطانيين منذ أكثر من 20 عاما"، وأشار إلى أنه "تم توظيف عدد أكبر من الحراس" و"شراء وسائل تقنية لحراسة هذه الحدود".

ماكرون في وضع غير مريح لعدم معرفة هوية منافسه في انتخابات الرئاسة

باريس – يترقب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون هوية منافسه في الانتخابات الرئاسية، وذلك قبل ستة أشهر على موعد الاقتراع.

وبالرغم من أنه لا يزال الأوفر حظا للفوز في هذا الاستحقاق، إلا أن ماكرون يجد نفسه في وضع غير مريح بسبب عدم معرفة هوية منافسه الرئيسي.

ومع بدء العد التنازلي للدورة الأولى المقرر تنظيمها في العاشر من أبريل المقبل، لم يعد ماكرون ذو الميول الوسطية متأكدا من أن جولة الإعادة بعد هذا التاريخ بأسبوعين، ستكون تكرارا لما حدث في انتخابات 2017 مع زعيمة اليمين الشعبوي مارين لوبان، التي فاز فيها بسهولة.

وبدلا من ذلك، يواجه ماكرون سيناريوهات عدم يقين ورهانات مفتوحة على كل الاحتمالات في حملة تشهد سلفا تحولات مفاجئة.

وانقلبت التوقعات رأسا على عقب في الأسابيع الماضية بسبب الارتفاع في نسبة تأييد المحلل التلفزيوني اليميني الشعبوي إريك زيمور، الذي يُنظر إليه على أنه النسخة الفرنسية من دونالد ترامب، والذي من المحتمل إذا قرر الترشح أن يتغلب على لوبان ويقسّم أصوات اليمين الشعبوي.

أما اليمين التقليدي، فلم يستقر بعد على اسم في عملية تسببت في تجاذبات، في ظل تنافس شخصيات ذات نفوذ مثل الوزير السابق كزافييه برتران ورئيسة منطقة باريس فاليري بيكريس ومفاوض بريكست السابق ميشال بارنييه.

وبموازاة ذلك، ينشغل اليسار بمشاكله الخاصة، فحملة رئيسة باريس الاشتراكية آن هيدالغو لم تجد الزخم المطلوب بعد، وكذلك تضرر حزب الخضر جرّاء سباق مرير لاختيار المرشح المثالي فشل في نهاية المطاف في توحيد البراغماتيين والراديكاليين. ونسبة التأييد التي نالها أقل من تلك التي يحظى بها زعيم اليسار المتطرف جان لوك ميلانشون.

وقال نائب مؤيد لماكرون، طلب عدم نشر اسمه، "ما يقلق ماكرون هو أنه كان يظن أنه سيتنافس في الدورة الثانية مع لوبان، لكنه لم يعد متأكدا من ذلك".

وذكر وزير، طلب عدم الكشف عن هويته، "من الممكن أن يصل شخص ما إلى الدورة الثانية بحصوله على 15 أو 16 في المئة فقط من الأصوات، لذلك لا نعرف هوية المنافس".

وتشير استطلاعات الرأي الحالية إلى فوز ماكرون في الدورة الأولى بحوالي ربع الأصوات. لكن إذا أدى ترشح زيمور إلى تشظي المشهد أكثر مما هو عليه الآن، سيكفي حصول أي مرشح على نسبة تتراوح بين 16 و19 في المئة للتأهل إلى الدورة الثانية.

ويعتبر باسكال بيرينو من معهد العلوم السياسية في باريس أن النظام السياسي برمته خلال السنوات الأربع الماضية سيشهد هزة قوية.

وقال بيرينو "يا له من تغيير خلال الأسبوعين الماضيين".

وأوضح فريدريك دابي من معهد "إيفوب" لاستطلاعات الرأي أن لوبان "ضعفت نسبيا" بسبب ظهور زيمور.

وقال إنه بالنظر إلى هذا التشرذم، فإن سعر تذكرة الدورة الثانية "ينهار تلقائيا"، مستذكرا كيف صدم والد مارين لوبان، جان ماري، التيارات السياسية الرئيسية بعبوره إلى الجولة الثانية العام 2002 بنسبة 16.8 في المئة فحسب من الأصوات.

باسكال بيرينو

استطلاعات الرأي تظهر أن كزافييه برتران يمكن أن يهزم ماكرون

ويقول دابي إن ماكرون يعتبر "جزيرة الاستقرار الوحيدة في مشهد سياسي متشظ"، لكن عبور مرشح من التيار اليميني التقليدي إلى الدورة الثانية قد يسبب مشاكل للرئيس الفرنسي.

ويقول بيرينو "تظهر استطلاعات الرأي أن كزافييه برتران يمكن أن يهزم ماكرون إذا وصل إلى الدورة الثانية".

وفي حال فوز ماكرون، الذي تسلّق السلم السياسي بسرعة قياسية ليصبح في 2017 أصغر رئيس فرنسي، سيكون أول رئيس ينتخب لولاية ثانية منذ عهد جاك شيراك، إذ إن سلفيه نيكولا ساركوزي وفرانسوا هولاند حكما لولاية واحدة فقط.

وسيمنحه الفوز فرصة للتعامل مع قضية إصلاح نظام التقاعد في فرنسا، وهي أولوية في برنامجه أجلتها الاحتجاجات ثم وباء كوفيد – 19.

أما على الصعيد الدولي، فيمكن أن يتحول إلى زعيم الاتحاد الأوروبي بلا منازع مع انسحاب المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، ليطبق بذلك رؤيته للاستقلال الاستراتيجي الأوروبي، فيما تتنصل الولايات المتحدة من التزاماتها في القارة بحسب ما يرى ماكرون.

رغم عدم معرفة هوية منافسه لا يزال ماكرون المرشح للفوز بالانتخابات الرئاسية

تظاهرات في بولندا مؤيدة لعضوية الاتحاد الأوروبي

وارسو – شهدت بولندا الأحد تظاهرات شارك فيها الآلاف تأييدا لعضوية بلادهم في الاتحاد الأوروبي، في أعقاب قرار قضائي مثير للجدل يرى محللون أنه قد يفضي إلى خروج وارسو من التكتل القاري.

وجاءت هذه المظاهرات بدعوة من دونالد توسك، الرئيس السابق للمجلس الأوروبي والزعيم الحالي لـ"المنصة الديمقراطية"، أبرز أحزاب المعارضة البولندية.

وحذّر توسك -الذي سبق أن شغل منصب رئيس الوزراء- من احتمال أن يؤدي القرار القضائي الأخير إلى "بوليكست"، في إشارة إلى بريكست، وهي المفردة التي استخدمت للحديث عن خروج بريطانيا من الاتحاد.

وأثار القرار القضائي الذي يطعن في غلبة القانون الأوروبي على القانون المحلي انتقادات واسعة في بولندا بصفة خاصة والقارة بصفة عامة.

ودعا توسك مواطنيه إلى "الدفاع عن بولندا أوروبية"، مضيفا عبر حسابه على تويتر "علينا أن ننقذ بولندا، لن يقوم أحد بذلك بدلا منا".

وانضمّت بولندا ودول أخرى من وسط أوروبا وشرقها إلى الاتحاد الأوروبي عام 2004، بعد 15 عاماً من مساهمة حركة "تضامن" في إسقاط النظام الشيوعي.

ولا تزال العضوية في الاتحاد الأوروبي تلقى شعبية واسعة وفق استطلاعات الرأي المحلية، إلا أن العلاقة بين وارسو وبروكسل تشهد بعض التوتر منذ وصول حزب "القانون والعدالة" الشعبوي إلى الحكم في عام 2015.

ومن بين نقاط التباين الرئيسية بين الطرفين الإصلاح الواسع للجهاز القضائي الذي يرغب الحزب في إجرائه، والذي يخشى الاتحاد الأوروبي أن يهدد استقلالية القضاء ويؤثر سلبا على الحريات الديمقراطية.

أما أحدث نقاط الخلاف فكانت قرار المحكمة الدستورية (أعلى هيئة قضائية بولندية) الخميس الطعن في غلبة القانون الأوروبي على القانون البولندي، واعتبارها أن بعض مواد معاهدات الاتحاد تتعارض مع دستور البلاد.

وأكدت المحكمة أيضاً أن المؤسسات الأوروبية "تتصرف خارج مجال اختصاصها" عبر التدخّل في إصلاحات النظام القضائي المحلي.

وكان الاتحاد الأوروبي حذّر قبل صدور الحكم من أن المسألة قد تكون لها عواقب على بولندا، لاسيما من جهة المنح المخصصة للتعافي من تبعات كوفيد – 19 والقروض الأوروبية الميسّرة.

ورأى محللون أن القرار القضائي هو بمثابة "بوليكست قانوني"، وقد يمهّد الطريق أمام خروج البلاد من الاتحاد الأوروبي.

لكن الحكومة ممثلة برئيسها ماتيوش مورافيتسكي أكدت رغبتها في البقاء ضمن التكتل القاري.

وقال مورافيتسكي على صفحته في فيسبوك إن الانتماء إلى الاتحاد الأوروبي كان "إحدى نقاط القوة في العقود الماضية" لبولندا والاتحاد، مشددا على أن "مكان بولندا (كان) وسيظل في أسرة الدول الأوروبية".

وأوضح أن مسألة غلبة القانون الدستوري على القانون الأوروبي سبق أن حسمتها محاكم في دول أوروبية أخرى.

وتابع "لدينا الحقوق ذاتها كالدول الأخرى. نريد أن يتم احترام هذه الحقوق. نحن لسنا ضيفا غير مرحب به في الاتحاد الأوروبي، ولهذا لا نقبل بأن يتم التعامل معنا كبلد من الدرجة الثانية".

وعلى الحكومة أن تتخذ قرار نشر الحكم بشكل رسمي ليصبح نافذا قانونيًا. ويرى خبراء أن الحكومة قد تختار التصرف بحذر لعدم إعاقة التمويل الأوروبي وتفادي التباس قانوني محتمل في حال فاضلت المحاكم البولندية بين تطبيق القانونين المحلي والأوروبي.